الأهرام

المصدر :

التاريخ :

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام فى مثلث الأزمة (٣)

الاستراتيجية التصديرية أفضل وسيلة لتنشيط الهيكل الاقتصادى فى الضفة وغزة

ان الاقتصاد الفلسطينى أكثر اعتمادا على الزراعة واقل اعتمادا على الصناعة من اقتصاديات جيرانه. كما انه يعتمد بكثافة على تصدير خدمات العمل إلى إسرائيل والبلدان الأخرى وخاصة بلدان منطقة الخليج ومثل هذا الاقتصاد يكون عرضة للتاثير الشديد بأحداث مثل تلك التى وقعت خلال حرب الخليج وبالقيود الإسرائيلية على تدفقات العمالة من الأراضى المحتلة.

الزراعة

وتعتبر الزراعة ذات أهمية حاسمة بالنسبة للاراضى المحتلة حيث تعتمد الضفة الغربية بشدة على انتاج الزيتون وتعتمد غزة على انتاج الموالح، ويقدم القطاع الزراعى وحده نحو ٢٥٪ من اجمالى الناتج المحلى فى الأراضى المحتلة مع تغير نسبة هذه المساهمة من عام إلى آخر كنتيجة اساسية للتغير فى أسعار محصول الزيتون، وتمتص الزراعة ٢٣٪ من قوة العمل الفلسطينية وتقدم نحو ٦٠٪ من حجم الصادرات السلعية.

وعلى عكس الحال فى إسرائيل والأردن فإن الزراعة فى الضفة الغربية وغزة ليست محمية من منافسة جيرانها. وخلال السنوات المبكرة من الاحتلال الإسرائيلى ساهمت خدمات الزراعة الإسرائيلية فى تزويد الزراعة فى المناطق المحتلة بالتطورات التكنولوجية. ولكن الزراعة فى الضفة الغربية وغزة لم تعد تتلقى خلال السنوات الأخيرة أى دعم حكومى مباشر فى مجالى التكنولوجيا والتسويق. كما ان القيود على استخدام المياه، وضعف الخدمات المساعدة، والقيود التى يفرضها الجيش الإسرائيلى على الصادرات إلى إسرائيل قد تضافرت كلها لتحديد امكانات زيادة الانتاجية وفتح فرص السوق امام المنتجين فى هذه المنطقة.

وعلى الرغم من هذه المصاعب فإن قرب كل من السوقين الأردنى والإسرائيلى كان وسيبقى عاملا محفزا للزراعة الفلسطينية. فبعض المنتجات التى لاينتجها الإسرائيليون بكميات كافية وتنقل قسرا إلى إسرائيل فى حين ان هناك منتجات اخرى تذهب إلى إسرائيل بتعاقدات حرة بين المزارعين الفلسطينيين والتجار الإسرائيليين. كذلك فقد سمحت الأردن باستيراد بعض البضائع بكميات تكفى لميل الميزان التجارى الأردنى لصالح الضفة الغربية وغزة. كذلك يمكن القول بان الزراعة فى الضفة وغزة تعتبر إلى درجة كبيرة مكملة للزراعة فى إسرائيل.

وينبغى ان يكون الهدف الطويل الان فى مجال الزراعة بين البلدان الثلاثة والمتعاونة هو الوصول إلى مرحلة التجارة الحرة للمنتجات الزراعية. ولكن اى اتفاقية للتحرك نحو التجارة الحرة فى المنتجات الزراعية لايمكن ان تعنى على أية حال التحول الفورى من حالة التجارة المقيدة إلى حالة الحدود المفتوحة. فبعد تاريخ طويل من الحماية فى القطاع الزراعى لكل من إسرائيل والأردن يحتاج الأمر إلى ترتيبات انتقالية تتضمن تخفيف قيود التجارة وخفض الدعم كأمور ينبغى التفاوض بشأنها بين الاطراف المعنية. والبديل المطروح لذلك هو استمرار قيود الحماية فى الزراعة لفترة طويلة. وقد تعمل هذه الترتيبات الانتقالية على تحقيق تحرك اسرع إلى مرحلة التجارة غير المقيدة بين إسرائيل والأراضى المحتلة باكثر مما تفعل فى حالة العلاقة بين الضفة وغزة وبين الأردن أو بين إسرائيل والأردن كذلك. فإن الاقتصاد الفلسطينى سيحتاج إلى تطوير روابط زراعية مباشرة مع غيره من الاقتصاديات الاخرى.

ولاشك ان تنمية الزراعة فى الضفة الغربية وغزة سوف تتطلب التعاون على الاقتصادات المجاورة فى سلسلة واسعة من المجالات وعلى رأسها حقوق المياه. والتقدم فى هذا الاتجاه يحتاج إلى انتباه جاد لهذه القضية فى إطار مفاوضات السلام وبالاضافة إلى ذلك فإن السلطات المائية فى كل من المنطقتين يجب ان تبدأ فى تسعير المياه حسب قيمتها الحقيقية فى السوق. وبمجرد الوصول إلى فعالة لمشكلة توزيع المياه فإن الاطراف ستصبح فى وضع أفضل يمكنهم من ترشيد استخدام موارد المياه القائمة فى الاقليم ويحرك الجهود الدولية فى اتجاه زيادة المعروض الكلى من المياه فى المنطقة.

ولاشك ان الوصول إلى اتفاق عادل لاستخدام المياه سيمكن سلطة الحكم الذاتى من تطوير نظم الرى فى مجال الزراعة. وستجد نفسها مدفوعة فى هذا المجال إلى الاستعانة بالخبرات الإسرائيلية والأردنية وخبرات المؤسسات الدولية المعنية لأن الاستخدام الامثل لنظم الرى سيتطلب ادخال الطاقة فى مجال الزراعة. وبجانب ذلك فإن التنمية الزراعية فى الضفة وغزة سوف تحتاج بالتاكيد إلى تحسين قطاع النقل والمواصلات، وعمليات التخزين وغيرها من عناصر البنية الاساسية والتسهيلات الائتمانية.

وسيكون إنشاء البنية الاساسية للنقل والمواصلات فى الضفة الغربية وغزة هو مسئولية سلطة الحكم الذاتى. كما ان تسهيلات نقل الصادرات يجب ان يتم التخطيط لها بالتعاون مع الاقتصاديات المجاورة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لقد لعبت الابحاث والتوسع الزراعى دورا محوريا فى زيادة الانتاجية ويجب الحرص على توجيه الابحاث إلى الاحتياجات الخاصة للزراعة الفلسطينية. وستكون هناك مزايا كثيرة لفكرة إنشاء مركز للابحاث الزراعية فى الضفة الغربية وغزة، وسيكون من الطبيعى والمرغوب فيه بالنسبة لمثل هذه المؤسسة ان تعمل بالتعاون الوثيق مع مراكز الابحاث الزراعية فى إسرائيل والأردن وان تسعى ايضا إلى اجتذاب الخبرة العالمية.

وللمساعدة على تحقيق هذه الاغراض توصى بتشكيل لجنة عالية المستوى تضم ممثلين لمختلف الاطراف يعملون معا - كجزء من عملية السلام - على وضع خريطة للخطوات المطلوبة من أجل دفع التجارة الحرة فى مجال الزراعة بين الكيانات الثلاثة الإسرائيلى والأردنى والفلسطينى. ويجب على هذه اللجنة أيضا ان تضع التوصيات التى تراها ضرورية فى المجالات الاخرى التى حددناها فيما سبق مثل المياه لكى تنفذها الاطراف المعنية بصورة مشتركة.

الصناعة

إن المنشآت الصناعية لاتستوعب سوى ٩٪ فقط من قوة العمل فى الضفة الغربية ونحو ١٤٪ من قوة العمل فى غزة. ومعظم مصانع الأراضى المحتلة تعتبر مصانع صغيرة الحجم وهى أقرب إلى الصناعات الريفية أو الصناعات الصغيرة والمشروع الصناعى النمطى السائد هناك هو المشروع المملوك عائليا والذى يدار عائليا ورأسمالة من صنع العائلة أيضا. والواقع ان اقل من ١٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية فى الضفة الغربية وغزة هو الذى يأتى بتمويل من البنوك التجارية أو غيرها من وسائل التمويل الأخرى. ويعتمد الانتاج الصناعى فى الضفة الغربية وغزة اعتمادا مهما على الاقتصاد الإسرائيلى. وهناك أربعة من كل عشرة عمال صناعيين يتم استخدامهم. وتتكون الصناعة الفلسطينية وعلى نطاق واسع من وكلاء للمشروعات الإسرائيلية. ومن المعروف ان اعتماد النشاط الصناعى فى الاقتصاديات الصغيرة على الوكلاء وعلى النشاط التصديرى أمر شائع خاصة فى المراحل الأولى من التنمية الصناعية. ومن المحتمل ان يستمر الحال على ما هو عليه الآن فى الضفة وغزة طالما بقيت اقتصاديات المنطقة مفتوحة على بعضها البعض.

وهناك عوامل عديدة تعوق تطوير القطاع الصناعى فى الضفة الغربية وغزة ومن بين هذه العوامل سياسة الترخيص التى لاتشجع قيام مشروعات صناعية كبيرة ،وتقول إسرائيل انها غيرت هذه السياسة اعتبارا من عام ١٩٩١». وكذلك القيود العسكرية على حركة المواد الخام من وإلى المناطق المحتلة. ومحدودية العمل المصرفى المحلى اللازم لتمويل الصناعة المحلية، والقيود المفروضة على إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية الأخرى وما تحتاج إليه من مشروعات البنية الاساسية وهذا إلى جانب القيود المفروضة على انشاء المؤسسات العامة المساعدة.

وهذه السياسات تثير حدة المشاكل الموروثة فى المنطقة مثل محدودية حجم السوق المحلى. ونقص التدريب الصناعى والخبرة لدى السكان فمما لاشك فيه ان سياسات الأردن فى تقييد صادرات الضفة الغربية إليه وعدم انتظام السوق الاسرائيلى فى استيعاب المنتجات الفلسطينية قد أضافت إلى الصعاب القائمة صعابا جديدة.

ويجب ان تعتمد التنمية الصناعية فى الضفة الغربية وغزة على استراتيجية تصديرية ومثل هذه الاستراتيجية لابد أن تتكون من عنصرين الأول ان يسعى رجال الأعمال الفلسطينيون وسلطة الحكم الذاتى إلى تحسين فرص منتجاتهم الزراعية الصناعية فى أسواق التصدير سواء فى الشرق الأوسط أو أمريكا الشمالية أو أوروبا ولتشجيع الصادرات يأتى العنصر الثانى وهو أن عليهم العمل على اجتذاب رأس المال من الفلسطينيين فى الخارج أو غيرهم من المصادر واجتذاب التكنولوجيا ايضا من اجل الاستثمار فى الضفة الغربية وغزة.

إذا ضمنت الضفة الغربية وغزة مدخلا جيدا إلى الاسواق الاخرى بما فيها اسرائيل والاردن فمن الممكن ان تبدأ فى اجتذاب الاستثمار الأجنبى وإلى جانب العامل العاطفى فإن ذلك سيتجتذب على الفور اموال الفلسطينيين فى الخارج فإجتذاب هؤلاء المستثمرين المحتملين يعتمد على توافر الايدى العاملة عالية التعليم والقدرة على دخول الاسواق الاخرى خاصة فى الشرق الأوسط وأوروبا كذلك فإن سلطة الحكم الذاتى عليها أن تقدم ميزات تنافسية للمستثمرين الاجانب بالمقارنة إلى الاقتصاديات الاخرى.

وفى حين اننا ندعم بقوة اى استراتيجية لتشجيع الصناعة والصادرات والاستثمار الأجنبى عموما فإننا ندعم بقوة ايضا ان يتم تجنب اى سياسة يكون من شأنها تشجيع صناعات بعينها على نحو تعسفى ولكن خبرتنا التنموية تمنعنا من التحديد المسبق لاى الصناعات يجب تبنيها واى الصناعات ينبغى صرف النظر عنها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية